

مِن الثَّنَائِي اللَّغَوِيِّ فِي الْقَرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ عَشْرَةَ

المؤلف: د. مجيد محمد محمد حبريشة

محاضر بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بنغازي، mged20042000@yahoo.com

المُلخَص	استلمت الورقة بتاريخ
انبثقت فكرة هذا البحث من أحد موضوعات اللغة العربية، وهو ما عُرف عند الأسلاف باسم: المثلثات اللغوية، وهي مجموعة مكونة من ثلاث كلمات، لها نفس ترتيب أحرفها، وما يتغير منها هو فاء الكلمة أو عينها بحركات ثلاث مثل: العَمْر، والغَمْر، والعَمْر، بفتح العين وكسرها وضمها، أما هذا الموضوع الذي يمكن تسميته بالثنائي اللغوي فهو عبارة عن كلمتين اثنتين لهما نفس ترتيب الأحرف، وما يتغير منهما هو فاء الكلمة أو عينها بحركتين اثنتين فقط، مثل: السَّد، والسُد، وفتح السين وضمها، وقد تتبعت مثل هذا النوع، فوجدت أمثله كثيرة، فاخترت نماذج من مواطن مختلفة من القرآن الكريم من خلال القراءات القرآنية الأربع عشرة، ثم رأيت أن التغير الحركي لفاء الكلمة أو عينها بحركتين قد ينتج عنه تغير في دلالة الكلمة، وقد لا يتغير معنى الكلمة، فارتأيت أن تكون الدراسة في مبحثين اثنين هما: الثنائي المتفق المعنى، والثنائي المختلف المعنى، وحاولت إظهار الأثر الذي يحدثه هذا التغير الحركي لفاء الكلمة أو عينها، ومما خلص إليه البحث أن الثنائي اللغوي المتفق المعنى في القراءات أكثر من الثنائي اللغوي المختلف المعنى، وأن أكثر الثنائي اللغوي المتفق المعنى الذي حدث فيه تغير فاء الكلمة أو عينها بحركتين منسوب إلى قبائل العرب، وبعضه تسكن فيه عينه لأجل التخفيف، وأن أكثر الثنائي اللغوي المختلف المعنى غير مسلم به عند بعض العلماء؛ إذ إن بعضه ورد فيه لغتان باتفاق المعنى. وأرجو أن يكون هذا الموضوع فاتحة لجمع أكبر عدد من هذا النوع يجمع بين دفتي كتاب؛ إذ لم أقف على من جمع مثل هذا النوع وخصه بتأليف عند الأوائل، كما فعل بالمثلثات اللغوية.	2021/5/30 2021/6/10 2020/6/14
	وقبلت بتاريخ ونشرت بتاريخ
	الكلمات المفتاحية: (الثنائي، اللغوي، فاء الكلمة، عين الكلمة، المعنى)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد نزل القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإعجاز، وكانت لغته العربية هي التي اكتسبت شرف حروفه وكلماته وتراكيبه، وبه فاقت جميع لغات العالم المختلفة، ولذا كانت أشرف اللغات، وتميزت العربية وفضلت على غيرها؛ لأنها لغة دين، لغة قرآن؛ إذ لا يتعبد بالقرآن ويُنال فضل قراءته إلا إذا كان منطوقاً باللغة العربية.

ولما كانت العربية لغة القرآن ولغة نبي الإسلام سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فإن فيها أسراراً وعجائب لا يدركها إلا من فهم معاني مفرداتها، وغاص في إعجاز تراكيبها.

ومن بين ما يوجد من أسرار في العربية ما أسماه العلماء بالمثلثات اللغوية التي تعني مجموعة مركبة من ثلاث كلمات، لها نفس ترتيب الحروف، وما يتغير فيها هو ضبط فاء الكلمة أو عينها بثلاث حركات: الفتح والضم والكسر، وبسبب هذا التغير قد تتغير دلالة الكلمة فيسمى مثلثاً مختلف المعنى، وقد لا يتغير فيسمى مثلثاً متفق المعنى.

وهو علم أظهره للناس أبو الحسن محمد بن المستنير الملقب بقطرب (206هـ) فقد وضع كتيباً عظيم الفائدة، حوى بين دفتيه ثلاثاً وثلاثين كلمة مما اختلفت معانيها، ثم سار العلماء على نهجه وألفوا كتباً بين شارح لمثلثاته ومستدرك عليها.

وأما موضوع هذا البحث فهو منتزَع من فكرة المثلاث اللغوية، وهو ما يمكن أن يسمّى بالثنائي اللغوي، بيد أنه مركَّب من كلمتين اثنتين، لهما نفس ترتيب الحروف، وما يتغيَّر هو ضبط فاء الكلمة أو عينها بحركتين اثنتين لا ثلاث حركات.

ولم يمرَّ بي مع كثرة البحث والمطالعة في الكتب من ولج هذا الباب وألف فيه، وجمع ألفاظه، فأردت أن أطرق بابيه، وألج محرابه، وأحاول جمع كلماته المتبعثرة في كتب معجمات اللغة، فرأيت أن تتبَّعه في المعجمات يحتاج إلى جهد كبير، فاقتصرت على ما ورد من مثل هذا النوع في القرآن الكريم بقراءاته الأربع عشرة؛ لَمَّا تمثَّله القراءات القرآنية من ثروة لغوية وجب على البَحَّاث إحياءها.

ولمَّا كانت القراءات القرآنية تمثل إرثاً لغوياً استخرجت هذه الألفاظ من كتاب: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطي، وهو كتاب عرض فيه صاحبه للقراءات الأربع عشرة أصلاً وفرشاً، وقد يوجَّه بعض القراءات في أثناء عرضه للقراءات.

وقراءة القراء الأربعة عشر قارئاً هي العشر الصحيحة والأربع الشاذة، وهي قراءة نافع المدني وابن كثير المكيّ وابن عامر الدمشقي وأبي عمرو بن العلاء البصري وعاصم وحزمة والكسائي الكوفيين، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ويعقوب البصريّ وخلف العاشر، والحسن البصري وابن محيصن المكيّ والأعمش الكوفي واليزيدي البصريّ.

ثم رأيت أنّ كلمات هذا النوع كثيرة، فاخترت منها نماذج لتكون مشروعاً لكتاب كبير يجمع ما يمكن جمعه من هذا العلم، وحاولت تتبع معنى كل كلمة من الثنائي اللغوي في كتب توجيه القراءات وكتب تفسير القرآن الكريم وكتب معجمات اللغة، وذكرت أثر التغيُّر في مفهوم الآية إن كانت اللفظة من النوع الذي يتغيَّر مدلول الكلمة فيه بسبب تغيُّر ضبط فائها أو عينها بحركتين.

وارتأيت أن يكون البحث في مقدّمة ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

مقدمة البحث.

المبحث الأوّل: الثنائي المتفق المعنى.

المبحث الثاني: الثنائي المختلف المعنى.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

وبعد هذا أعرض مبحثي الموضوع على النحو التالي:

المبحث الأوّل: الثنائي المتفق المعنى

وأعني به اللفظة التي تغيرت حركة فائها أو عينها بحركتين اثنتين، ولم ينتج عن هذا تغيُّر في معنى اللفظة، ومن هذا النوع ما يلي:

(أذُن - أُذُن):

قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾⁽¹⁾.

قرأ نافع (أذُن) بإسكان الدال، وقرأ الجمهور (أذُن)، بضمّها⁽²⁾.

وهما لغتان بمعنى واحد، قال الجوهري: "والأذُن تخفّف وتثقل"⁽³⁾، أي ذالها، وقال مكيّ بن أبي طالب القيسي - بعد أن ذكر قراءة نافع -: "قرأ الباقون بالضمّ على الأصل، وحسن ذلك؛ لقلة حروف الكلمة،

(1) التوبة: 61.

(2) إتحاف فضلاء البشر، ص 305.

(3) الصحاح (أذن)، 2069/5.

وهو الاختيار؛ لأنّ عليه الجماعة، ولأنّه الأصل⁽¹⁾.

يظهر من كلام مكّي أنّه يختار بين القراءات، وكلا القراءتين صحيحة، بيد أنّ القدامى قد نصّوا على أنّه لا اختيار بين القراءات القرآنية ولا مفاضلة؛ لأنّها سُمعت من رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - قال أبو جعفر النّحاس: إنّ " هذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزل لأنهم لا يجتمعون على ضلالة فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟ "⁽²⁾، وزاد أيضًا أنّ " السّلامة من هذا عند أهل الدّين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة ألاّ يقال: إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعا عن النّبيّ - صَلَّى الله عليه وسلّم - فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصّحابة - رحمهم الله - ينكرون مثل هذا"⁽³⁾.

وخير ما يقال عن هاتين القراءتين إنّهما لغتان بمعنى واحد، وأنّ الضمّ الأصل - ولم يحك سيبويه غيره كما ذكر الزّبيدي⁽⁴⁾ - والإسكان لغاية التخفيف، قال ابن أبي مريم: " والأذن - مخفّفًا ومثقلًا - اسمٌ للجراحة المخصوصة، إلاّ أنّها أطلقت على الجملة؛ لكثرة استعمالها في الإصغاء بها إيجازًا وسماحًا"⁽⁵⁾.

(إِسْوَةٌ - أُسْوَةٌ):

قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽⁶⁾.

قرأ عاصم والأعمش (أُسْوَةٌ) بضمّ الهمزة، والباقون بكسرها (إِسْوَةٌ)⁽⁷⁾.

وكلاهما بمعنى واحد، والأسوة تعني القدوة، " وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتّباع غيره إن حسناً وإن قبيحاً، وإن ساراً وإن ضاراً"⁽⁸⁾.

وقد نُسب الضمّ إلى قيس وتميم، والكسر لأهل الحجاز⁽⁹⁾، وهو الأكثر في كلام العرب كما ذكر أبو جعفر النّحاس⁽¹⁰⁾، زاد أبو منصور الأزهرى أنّهما " لغتان جيّدتان"⁽¹¹⁾.

(بَيْوْتُ - بِيُوْتُ):

وهي جمع بيت، وهذه اللفظة حيثما وردت في القرآن سواء أكانت مضافة أم غير مضافة، قرأها بكسر الباء قالون وابن كثير وابن عامر وأبو بكر وحمزة وخلف، وضمّها الباقون⁽¹²⁾.

وهما بمعنى واحد، فمن ضمّ فقد جاء على أصل الجمع؛ إذ أصل هذا الجمع فَعَلَ على فُعُول⁽¹³⁾، وذلك مثل: قلب فُلوب، فُلس فُلوس، إلخ.

(1) الكشف عن وجوه القراءات، 503/1.

(2) إعراب القرآن، 90/4.

(3) المصدر السابق، 43/5.

(4) تاج العروس (أذن)، 164/34.

(5) الموضح، ص374.

(6) الأحزاب: 21.

(7) إتحاف فضلاء البشر، ص453.

(8) المفردات في غريب القرآن، ص76.

(9) جامع البيان، 235/20، وإتحاف فضلاء البشر، ص453.

(10) إعراب القرآن، 222/3.

(11) معاني القراءات ص384، والموضح، ص632.

(12) إتحاف فضلاء البشر، ص200.

(13) الكشف عن وجوه القراءات، 284/1.

وأما من قرأ بكسر الباء فخرَّج على طلب التخفيف، قال ابن زنجلة: " وذلك أنهم استقلوا الضمة في الباء وبعدها ياءً مضمومة، فيجتمع في الكلمة ضمّتان بعدها واو ساكنة فتصير بمنزلة ثلاث ضمّات، وهذا من أثقل الكلام، فكسروا الباء لثقل الضمّات، ولقرب الكسر من الياء " (1).

(حُجْرَاتٌ – حُجْرَاتٌ):

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (2).

قرأ الجمهور (الحُجْرَات) بضمّ الحاء والجيم معاً، وقرأ أبو جعفر وحده (الحُجْرَات) بضم الحاء وإسكان الجيم (3).

وهما لغتان بمعنى واحدٍ، والحجرات جمع الجمع، والمراد بها " منازل الرّسول - صَلَّى الله عليه وسلّم - وكانت تسعة، والحجرة: الرّفعة من الأرض المحجورة بحائط يحوط عليها " (4).

وعن جمعها قال الطّبري: " والحجرات: جمع حُجْرَة، والثلاث: حُجْر، ثم تجمع الحجر فيقال: حُجْرَات وحُجْرَات، وقد تجمع بعض العرب الحجر: حجرات بفتح الجيم، وكذلك كلّ جمع كان من ثلاثة إلى عشرة على فُعَلٍ يجمعونه على فُعَلَات بفتح ثانيه، والرفع أفصح وأجود: ومنه قول الشاعر:

أَمَا كَانَ عَبَادٌ كَفِينًا لِذَارِمِ بَلَى، وَلِأَبْنَاتِ بِهَا الْحُجْرَاتُ " (5).

وبعد أن ذكر القراءتين قال: " والصّواب من القراءة عندنا الصّمّ في الحرفين كليهما " (6)، ولا تصويب بينهما، ولا مفاضلة؛ لصحة سندهما إلى رسول الله، صَلَّى الله عليه وسلّم.

(حَصَادٌ – حَصَادٌ):

قال تعالى: ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (7).

قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم ويعقوب واليزيدي (حَصَادَه) بفتح الحاء، والباقون بكسرها (8).

وهما لغتان بمعنى واحدٍ في مصدر الفعل (حصد)، قال الزّجاج: " يجوز أَحْصَادُ وَالْحِصَادُ، وتقرأ بهما جميعاً " (9)، وقد نسب الكسر لأهل الحجاز، والفتح لتميم ونجد، قال ابن عادل: " ونسب الفراء الكسر لأهل الحِجَاز، والفتح لتميم ونجد، واختار أبو عُبيد الفتح، قال: للفخامة، وإن كان الأخرى فاشيئةً غير مدفوعة، ومكيّ الكسر؛ قال: لأنه الأصل، وعليه أكثر الجماعة " (10).

وبالتعبير عن المصدر (حصاد) بدلا من الحَصْد قال سيبويه: " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزّمان على مثال فعالٍ، وذلك: الصّرام والجزاز، والجداد، والقطاع، والحَصَاد.

(1) حجة القراءات، ص 127.

(2) الحجرات: 4.

(3) إتحاف فضلاء البشر، ص 512.

(4) البحر المحيط، 511/9.

(5) جامع البيان، 283-282/22.

(6) المصدر السابق، 285/22.

(7) الأنعام: 141.

(8) إتحاف فضلاء البشر، ص 276.

(9) معاني القرآن وإعرابه، 297/2.

(10) اللباب في علوم الكتاب، 471/8.

وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فعلاً وفعالاً، فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حصداً، وقطعته قطعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجزّ ونحوه⁽¹⁾.

وهو يعني أنّ " المصدر الأصلي إنما هو الحَصْد، فالْحَصْد ليس فيه دلالة على انْتِهَاء زَمَان ولا عدمها؛ بخلاف الحَصَاد والحِصَاد"⁽²⁾.

(حُوبٌ - حُوبٌ):

قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾⁽³⁾.

قرأ الجمهور (حُوبًا) بضمّ الحاء، وقرأ الحسنُ البصريُّ بفتحها⁽⁴⁾.

والحوب يعني الإثم العظيم والظلم، وهو بضم الحاء وفتحها لغتان بمعنى واحد، " يُقال: حَابَ يَحُوبُ حُوبًا وَحُوبًا وَحَابًا وَحُوبًا وَحِيَابَةً. قال الْمُخَبِّلُ السَّعْدِيُّ:

فَلَا يُدْخِلُنِي الدَّهْرُ قَبْرَكَ حُوبٌ ... فَإِنَّكَ تَلْقَاهُ عَلَيْكَ حَسِيبٌ"⁽⁵⁾.

وقد نُسِبَ الصَّمَّ إلى تميم، والفتح إلى أهل الحجاز⁽⁶⁾، كما أنّه " قيل: الحوب - بفتح الحاء - المصدر، وبضمها الاسم"⁽⁷⁾.

(رِضْوَانٌ - رِضْوَانٌ):

قال تعالى: ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾⁽⁸⁾.

روى شعبة عن عاصم (رِضْوَان) بضمّ الرّاء، وقرأ الجمهور (رِضْوَان)⁽⁹⁾.

وهما مصدران للفعل رضي يرضى، فيه لغتان بمعنى واحد، فبالكسر مثل الجرمان، وبالضّم مثل الشكران⁽¹⁰⁾، قال الفراء: " أهل الحجاز يقولون: أسأل الله رِضْوَانًا، وَقَيْسٌ وَتَمِيمٌ: رِضْوَانٌ، وكذلك: إِخْوَانٌ، وَأَخْوَانٌ، لجماعة الإخوة"⁽¹¹⁾، وقال أبو حيان: " كسر رائه لغة الحجاز، وضمها لغة تميم وبكر وقيس وغيلان"⁽¹²⁾.

وقال أبو منصور الأزهري: " الرِضْوَان والرِضْوَان لغتان فصيحتان، من رضي يرضى، إلا أنّ الكسر أكثر في القراءة، وهو الاختيار"⁽¹³⁾.

وبعد أن ذكر ابن خالويه أنّ الكسر هو اللّغة المشهورة وجّه قراءة الكسر بحجتين هما:

- (1) الكتاب، 12/4.
- (2) الباب في علوم الكتاب، 471/8.
- (3) النساء: 2.
- (4) إتحاف فضلاء البشر، ص 236.
- (5) البحر المحيط، 489/3.
- (6) تاج العروس (حوب)، 322/2.
- (7) البحر المحيط، 489/3.
- (8) آل عمران: 15.
- (9) إتحاف فضلاء البشر، ص 305.
- (10) الكشف، 337/1.
- (11) لغات القرآن، 47.
- (12) البحر المحيط، 54/3.
- (13) معاني القراءات، ص 96.

" أنه فرّق بين الاسم والمصدر، وذلك أن اسم خازن الجنة رضوان، ورضوان مصدر رضي يرضى رضياً ورضواناً، وغفر غفراناً.

والحجة الأخرى أن (فُعَلَانًا) في المصادر يأتي منه كسرٌ للضمِّ، كقول: رجل فُنْعَان، إذا رضي الخصمان به وبحكمه، والفرقان لكل ما فرّق بين الشئين " (1).

ونخلص مما سلف إلى أنهما لغتان بمعنى واحدٍ، وأنه لا اختيار بين القراءتين، وأن من وجه قراءة الكسر في أحد توجيهها بأن المراد هو خازن الجنة رضوان بعيداً عن مفهوم الآية الكريمة؛ إذ معنى الرضوان هنا هو رضا الله عز وجل، قال الطبري: " وقوله: ورضواناً من الله، يعني: ورضا الله " (2).

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " إِنْ اللهُ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى؟ يَا رَبِّ وَقَدْ أُعْطِينَا مَا لَمْ نُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيْتُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا " (3).

(زَهْرَة - زَهْرَة):

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (4).

قرأ يعقوب والحسن البصري (زَهْرَة) بفتح الهاء، وقرأ الباقون (زَهْرَة) بإسكانها (5).

وهما لغتان بمعنى واحدٍ، وما كان على (فعل) مما سكن عينه وهي أحد أحرف الحلق فالكوفيون يتقلّبونه ويجعلونه مقبلاً، والبصريون يقتصرون فيه على السماع، قال أبو حيان: " والكوفيون إسكان العين عندهم تخفيف يقيسونه فيما وسطه حرف حلق، كالنَّهْر والنَّهْر والشَّعْر والشَّعْر، والبصريون لا يقيسونه، وما ورد من ذلك عندهم هو مما جاء فيه لغتان ".

وقال ابن جنّي: " ومن ذلك قراءة سهل بن شعيب النهمي: { جَهْرَة } و (زَهْرَة) كل شيء في القرآن محركاً؛ قال أبو الفتح: مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلق ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَهْرَة والزَهْرَة، والنَّهْر والنَّهْر، والشَّعْر والشَّعْر، فهذه لغات عندهم كالنشز والنشز، والحلب والحلب، والطرْد والطرْد.

ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه؛ كالبحر والبحر والصخر والصخر.

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره، حتى سمعت الشجري يقول: أنا محموم، بفتح الحاء، وليس أحد يدعى أن في الكلام (مفعول) بفتح الفاء " (6).

وهو هنا يرجح قول الكوفيين، ويرى أن ما كان على (فعل) مما سكنت عينه أنه يحرك قياساً.

(1) إعراب القراءات السبع، 109/1.

(2) جامع البيان، 262/6.

(3) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إجلال الرضوان على أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبداً، أبداً، حديث رقم (2829)، 2176/4.

(4) طه: 131.

(5) إتحاف فضلاء البشر، ص 390.

(6) المحتسب، 84/1.

وكان الفيومي لم ير فيها إلا إسكان الهاء، قال: " وَزَهْرَةُ الدُّنْيَا مِثْلُ: تَمْرَةٍ لَا عَجِيرٌ، مَتَاعُهَا وَزِينَتُهَا"⁽¹⁾، وقوله مردود بالقراءة القرآنية الصحيحة.

وقد ردّ عليه الزبيدي فقال: "واغتر به شيخنا⁽²⁾ فأنكر التحريك فيها مطلقاً، وعزاه لأكثر أئمة الغريب، ولا أدري كيف ذلك؟ ففي المحكم: زهرة الدنيا وزهرتها: حسنها وبهجتها وعضارتها، وفي التنزيل العزيز ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (طه: 131)، قال أبو حاتم: (زهرة الحياة الدنيا) بالفتح، وهي قراءة العامة بالبصرة، وقال: (وزهرة) هي قراءة أهل الحرمين، وأكثر الآثار على ذلك، ففي الحديث: (إن أخوف ما أخاف عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) أي حسنها وبهجتها وكثرة خيرها"⁽³⁾.

قال أبو منصور الأزهري: " وأخبرني المنذري عن الحراني عن ابن السكيت قال: الزهرة: زهرة النبات، والزهرة - بسكون الهاء - زهرة الحياة الدنيا، وهي: عضارتها وحسنها"⁽⁴⁾.

وقال: " زهرة الدنيا بالتسكين: عضارتها وحسنها. وزهرة النبات أيضاً: نوره. وكذلك الزهرة بالتحريك"⁽⁵⁾.

ويخلص البحث إلى أنهما لغتان بمعنى واحد، ولا يلتفت إلى قول الفيومي؛ لورود تحريكها في قراءة صحيحة متصلة السند إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أولاً، ولنقل النقات ثانياً.

(الظعن - الظعن):

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾⁽⁶⁾.

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش (ظعنكم) بإسكان العين، والباقون (ظعنكم) بفتحها⁽⁷⁾.

والظعن السفر، ضدّ المقام⁽⁸⁾، وهما لغتان بمعنى واحد، وقال ابن عادل: " وزعم بعضهم أن الأصل الفتح، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق؛ كالشعر والشعر"⁽⁹⁾.

وقد نصّ العلماء على أنهما لغتان وليسا تخفيفاً، قال أبو علي الفارسي: " هما لغتان، ومثل ذلك: الشمع والشمع، والنهر والنهر، قال الأعشى:

فَقَدْ أَشْرَبَ الرَّاحَ قَدْ تَعَلَّمِي... سَنَ يَوْمَ الْمَقَامِ وَيَوْمَ الظُّعْنِ

ولا يجوز أن يكون الظعن مخففاً عن الظعن، كما أنّ عضداً وكثفاً ونحو ذلك، مخفف عن الكسر والضمّ، ألا ترى أن من قال: في عضد، وعضد لم يخفف نحو: جمّل ورسن ... وحرف الحلق وغيره في ذلك سواء"⁽¹⁰⁾.

(1) المصباح المنير، (زهر) 257/1.

(2) يقصد به الشيخ محمد بن الطيب الفاسي (1170هـ)، كما في مقدمة التاج، 3/1.

(3) تاج العروس (زهر)، 473/11.

(4) معاني القراءات، ص 303.

(5) الصحاح (زهر)، 674.

(6) النحل: 80.

(7) إتحاف فضلاء البشر، ص 353.

(8) جمهرة اللغة (ظعن)، 931/2.

(9) اللباب، 132/12.

(10) الحجّة، 77/5.

(القِسْطَاس - القُسْطَاس):

قال تعالى: ﴿ وَزُنُوزًا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾⁽¹⁾.

روى حفص عن عاصم وحمة والكسائي وخلف والأعمش (القِسْطَاس) بكسر القاف، والباقون (القُسْطَاس) بالضم⁽²⁾.

وهما لغتان بمعنى واحد، قال الطبري: "وفيه لغتان: القِسْطَاس بكسر القاف، والقُسْطَاس بضمها، مثل القِرْطَاس والقُرْطَاس؛ وبالكسر يقرأ عامّة قراء أهل الكوفة، وبالضم يقرأ عامه قراء أهل المدينة والبصرة، وقد قرأ به أيضا بعض قراء الكوفيين، وبأبتهما قرأ القارئ فمصيب، لأنهما لغتان مشهورتان، وقراءتان مستقبضتان في قراء الأمصار"⁽³⁾.

بيد أنّ العلماء اختلفوا في معنى هذه اللفظة، قال الرازي: "والقِسْطَاس في معنى الميزان إلا أنّه في العرف أكبر منه، ولهذا اشتهر في السنة العامة أنّه القَبَّان، وقيل: إنه بلسان الروم أو السرياني، والأصحّ أنّه لغة العرب، وهو مأخوذ من القسط، وهو الذي يحصل فيه الاستقامة والاعتدال، وبالجملة فمعناه المعتدل الذي لا يميل إلى أحد الجانبين، وأجمعوا على جواز اللغتين فيه"⁽⁴⁾.

ويظهر مما جاء في نص الرازي أنّه مشتقّ من القسط، وهو العدل، وقد أبعد هذا الزبيدي فقال: "... أو هو رومي معرب، قاله ابن دريد ومثله في البخاري، وبه يسقط قول من قال: إنه مأخوذ من القسط"⁽⁵⁾.

ومن قبله قال أبو حيان رادًا على ابن عطية: "قال ابن عطية: واللفظية للمبالغة من القسط انتهى. ولا يجوز أن يكون من القسط؛ لاختلاف المادتين؛ لأن القسط مادته (ق س ط)، وذلك مادته (ق س ط س) إلا أن اعتقد زيادة السين آخرًا، كسين قدموس وضغيوس وعرفاس، فيمكن، لكنّه ليس من مواضع زيادة السين المقيسة"⁽⁶⁾.

وبذا يظهر أن الكلمة غير عربيّة، وأن فاءها ضبطت بحركتين وكلاهما لغة، وكلا القراءتين صحيحة، متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يحدث تغيير الحركة تغييرًا في دلالة الكلمة.

المبحث الثاني: الثنائي المختلف المعنى

وأعني به اللفظة التي تغيرت حركة فائها أو عينها بحركتين اثنتين، ونتج عن هذا تغيير في دلالة اللفظة، ومن هذا النوع ما يلي:

(إِدْبَارٌ - أَدْبَارٌ):

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾⁽⁷⁾.

قرأ نافع وابن كثير وحمة وأبو جعفر وخلف وابن محيصن والأعمش (إدبار) بكسر الهمزة، والباقون بفتحها⁽⁸⁾.

(1) الإسراء: 35.

(2) إتحاف فضلاء البشر، ص 357.

(3) جامع البيان، 445/17.

(4) مفاتيح الغيب، 338/20.

(5) تاج العروس (قسطس)، 378/16.

(6) البحر المحيط، 46/7.

(7) ق: 40.

(8) إتحاف فضلاء البشر، ص 514.

وهي بالكسر مصدر الفعل (أدبر) بمعنى مضى، وقد جعل هذا المصدر هنا ظرفاً " على تقدير إضافة أسماء الزمان إليها ... تقديره: وقت إدبار السجود، أي وقت الفراغ من الصلاة، قيل: هي النوافل بعد الصلوات المكتوبة، وقيل: هي ركعتان بعد المغرب "(1).

وأما (أدبار) بالفتح فهي جمع (دُبر، أو دُبر)، " وقد استعمل ذلك أيضاً ظرفاً، قالوا: جئتكَ دُبر الصلاة، فهو منصوبٌ على الظرف أيضاً "(2). قال ابن أبي مريم: " إلا أن المكسورة أولى بالظرفية لكونها مصدرًا "(3).

وبعد أن ذكر الطبري القراءتين قال: " والصواب عندي الفتح على جمع دبر "(4)، والحق أن كلا القراءتين القراءتين صحتا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا تصويب بينهما.

(زُبُور - زُبُور):

قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ (5).

قرأ حمزة وخلف (زُبُورا)، بضم الزاي، والجمهور (زُبُورا)، بفتحها (6).

فمن ضم فاء الكلمة فله توجيهان:

1- أنه جمع (زُبر)، مثل دهر ودهور، وهو هنا يراد به المزبور، نحو: هو نسج اليمن، أي منسوج، و(زُبر) مصدرٌ، وجاز جمعه هنا؛ لأنه وقع موقع الاسم، " ألا ترى أن (الكتاب) مصدرٌ في الأصل، ويجمع على (كُتب) لما كان بمعنى المكتوب "(7).

2- أن (زُبُور) جمع (زُبور) على تقدير حذف حرف الواو الزائد، وذلك نحو: كَرَوَان، وكِرَوَان، وقالوا: جمع ظريف ظروف، قال أبو علي الفارسي: " ويدل على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرّد هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزهير وحارث، وحريث، وثابت، وثبيت فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقل منه في الاستعمال "(8).

وأما قراءة الجمهور وهي (زبوراً) بفتح الزاي فهو أنه اسمٌ لم هذا الكتاب الذي جاء به سيدنا داود عليه السلام، " والآثار كذا جاءت: زبور داود، وتوراة موسى "(9)، وقال ابن عطية: " وهو اسم كتاب داود تخصيصاً، وكلّ كتاب في اللغة فهو زبور، من حيث تقول: زبرت الكتاب، إذا كتبتّه "(10).

وقراءة الفتح هي التي صوّبها الطبري واختارها، فقال: " وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا، قراءة من قرأ: (وَأَتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا)، بفتح الزاي، على أنه اسم الكتاب الذي أوتيته داود، كما سمي الكتاب الذي أوتيته موسى التوراة، والذي أوتيته عيسى الإنجيل، والذي أوتيته محمد الفرقان؛ لأن ذلك هو الاسم المعروف به ما أوتي داود، وإنما تقول العرب: زُبور داود، بذلك تعرف كتابه سائر الأمم "(11).

(1) الموضح، ص737.

(2) الكشف عن وجوه القراءات، 286/2.

(3) الموضح، ص737.

(4) جامع البيان، 381/22.

(5) النساء: 163.

(6) إتحاف فضلاء البشر، ص248.

(7) الموضح، ص275، وينظر: الكشف، 402/1.

(8) الحجة للقراء السبعة، 194/3.

(9) معاني القراءات، ص136.

(10) المحرر الوجيز، 136/2.

(11) جامع البيان، 402/9.

وكانه - رحمه الله - يخطئ قراءة ضمّ الزاي، وقد سلف في مواطنٍ عديدةٍ في هذا البحث أنّه لا اختيار بين القراءات ولا تصويب بينها؛ فكلا القراءتين هنا قراءةٌ صحيحةٌ، متّصلة السند إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

(سُخْرِيّ - سُخْرِيّ):

قال تعالى: ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُم ذِكْرِي ﴾⁽¹⁾.

قرأ نافع وحزمة والكسائي وأبو جعفر وخلف والأعمش (سُخْرِيًّا) بضمّ السين، وقرأ الباقر (سُخْرِيًّا) بكسرها⁽²⁾.

قيل: إنهما لغتان بمعنى واحد، قال الأزهرى: " وروي عن الكسائي والخليل وسيبويه أنّهما بمعنى واحد، كقول العرب: بحر لُجِّي، ولِجِّي، وكوكب دُرِّي ودِرِّي، منسوب إلى الدُرِّ، والعُصِي والعِصِي، جمع العصا"⁽³⁾. وهما مصدر الفعل سخر.

وقيل: إنهما لغتان بمعنى مختلف، فالضمّ من التسخير وهو يعني الخدمة، وبالكسر من الاستهزاء، وقد رُجِحَ أنها في الآية بمعنى الاستهزاء؛ لأنّ " قوله بعدها: ﴿ وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴾⁽⁴⁾، والضحك أشبه بالهزاء"⁽⁵⁾.

وقال ابن خالويه: " وقال بعض العلماء: الاختيار الضمّ؛ لاتفاق الجميع على التي في الزخرف: ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾⁽⁶⁾ "⁽⁷⁾.

بيد أنّ الذي يعكّر ما نقله ابن خالويه أنّ التي في الزخرف قد قرأها بكسر السين ابنُ محيصن⁽⁸⁾، وقد أشار إلى هذا ابن خالويه نفسه.

والخلاصة أنّ " الصّواب من القول في ذلك أنّهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان بمعنى واحد، قد قرأ بكلّ واحدة منهما علماء من القراء، فبأبتهما قرأ القارئ ذلك فمصيب، وليس يُعرف من فرق بين معنى ذلك إذا كسرت السين وإذا ضمّت؛ لما ذكرت من الرواية عن سمع من العرب ما حكيت عنه"⁽⁹⁾.

وأحسب أنّ الطبري - رحمه الله - هنا يخالف منهجه الغالب في توجيه القراءات؛ فهو في أحابن كثيرة يفاضل بين القراءات ويرجح قراءة على أخرى، وإن كانتا صحيحتين.

(السُّدُّ - السُّدُّ):

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السُّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) المؤمنون: 110.

(2) إتحاف فضلاء البشر، ص 406.

(3) معاني القراءات، ص 328.

(4) المؤمنون: 110.

(5) حجة القراءات، ص 492.

(6) الزخرف: 32.

(7) إعراب القراءات السبع، 95/2.

(8) إتحاف فضلاء البشر، ص 495.

(9) جامع البيان، 80/19.

(10) الكهف: 93.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن محيصن واليزيدي (السَّدِين)، بفتح السين، والباقون (السَّدِين) بضمّها (1).

وفي توجيه هاتين القراءتين أربعة أقوال، هي:

1- أنّهما لغتان بمعنى مختلف، فبالفتح ما كان من صنع الله تعالى كالشعاب والجال وغيرها، وبالضمّ ما كان من فعل الأدميين، روي أنّ أبا عبيدة قال: "كلّ شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو سدّ، وما بناه الأدميون فهو سدّ" (2).

نقل هذا أبو علي الفارسي وغيره، ونصّ أبي عبيدة في كتابه: "مضموم إذا جعلوه مخلوقاً من فعل الله وإن كان من فعل الأدميين فهو سدّ، مفتوح" (3).

قال مكّي: "وهذا من قول عكرمة وقول أبي عبيدة وقطرب، وحكى الفراء عن المشيخة نحوه" (4).

2- أنّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول: "السَّدُّ بالفتح: هو الحاجز بينك وبين الشيء، والسَّدُّ بالضم: ما كان من غشاوة في العين" (5). ذكر هذا الطبري، وعند مكّي (6) أنّ هذا القول منسوبٌ لليزيدي، وأنّ أبا عمرو بن العلاء يقول بأنّهما لغتان بمعنى واحد، والرأي لأبي عمرو بأنّهما لغتان بمعنى مختلف هو الشائع في الكتب (7)، وقال بهذا التّأويل عكرمة (8).

3- أنّ السَّدَّ بالفتح مصدر، والسَّدُّ بالضم اسم، بمعنى الشيء المسدود، قال الزّمخشري: "السَّدُّ بالضم: (فُعَل) بمعنى مفعول، أي: هو مما فعله الله تعالى وخلقه، والسَّدُّ بالفتح: مصدر حدث يحدثه الناس" (9)، قال ابن عادل: "وهو مردودٌ: بأنّ السَّدَّ في هذه السورة جبالان، سدّ ذو القرنين بينهما بسدّ، فهما من فعل الله، والسدّ الذي فعله ذو القرنين من فعل المخلوق" (10).

وقال أبو جعفر النحاس بعد توجيه القراءتين: "والحقّ في هذا ما حكى عن محمد بن يزيد قال: السدّ المصدر، وهذا قول الخليل وسيبويه، والسدّ الاسم. فإذا كان على هذا كانت القراءة بالضمّ أولى؛ لأن المقصود الاسم لا المصدر" (11). ومحمد بن يزيد هو المبرد.

وقد فصل أبو علي الفارسي هذا التخريج وأوضحه فقال: "ويجوز أن يكون السدّ المصدر من سدّته سدّاً، والسدّ: المسدود في الأشياء التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو السقي والسقي، والطحن والطحن والشرب والشرب والقبض والقبض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه (بين السدّين) لأنه المسدود.

ويجوز فيمن فتح السدّين أن يجعله اسماً للمسدود، نحو: نسج اليمين، وضرب الأمير، تريد بهما: منسوجه ومضروبه... قال أبو الحسن المفتوحة أكثر اللغتين" (12).

(1) إتحاف فضلاء البشر، ص372.

(2) الحجة للقراء السبعة، 171/5.

(3) مجاز القرآن، 414/1.

(4) الكشف، 76-75/2، وقول الفراء في كتابه: لغات القرآن، ص87.

(5) جامع البيان، 101/18.

(6) الكشف، 76/2.

(7) ممن نقل هذا عنه النحاس في إعراب القرآن، 306/2، وابن زنجلة في حجة القراءات، ص430.

(8) جامع البيان، 102/18.

(9) الكشف، 746/2.

(10) اللباب، 17/11.

(11) إعراب القرآن، 306/2.

(12) الحجة، 171/5.

4- أنّهما لغتان بمعنى واحد، وهو منسوبٌ للكسائي⁽¹⁾.

وقد رفض الطبري قول عكرمة وأبي عمرو من أنّهما لغتان بمعنى مختلف؛ لعدم ورود ما يؤيد قولهما ويدعمه ويقويه، فقال: " والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إنهما قراءتان مستقيضتان في قراءة الأمصار، ولغتان متفقتا المعنى غير مختلفة، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، ولا معنى للفرق الذي ذكر عن أبي عمرو بن العلاء، وعكرمة بين السدّ والسدّ؛ لأننا لم نجد لذلك شاهداً يبيّن عن فرق ما بين ذلك على ما حكى عنهما. وما يبيّن ذلك أن جميع أهل التأويل الذي روي لنا عنهم في ذلك قول - لم يحك لنا عن أحد منهم تفصيلاً بين فتح ذلك وضمه، ولو كانا مختلفي المعنى لنقل الفصل مع التأويل إن شاء الله. ولكن معنى ذلك كان عندهم غير مفترق، فيفسر الحرف بغير تفصيل منهم بين ذلك. وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلك عن أيوب وهارون، وفي نقله نظر؛ ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقات أصحابه"⁽²⁾.

ثم قال: " والسدّ والسدّ جميعاً: الحاجز بين الشيين، وهما ها هنا فيما ذكر جيلان سدّ ما بينهما، فردم ذو القرنين حاجزا بين يأجوج ومأجوج ومن وراءهم، ليقطع مادّ غوائلهم وعبثهم عنهم. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"⁽³⁾.

وقول الطبري هو الذي يخلص إليه البحث.

(فَرَحٌ - فُرْحٌ):

قال تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ﴾⁽⁴⁾.

قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش: (فُرْحٌ) بضم القاف، وهي أيضاً رواية شعبة عن عاصم، والباقون (فَرَحٌ) بفتحها⁽⁵⁾.

قيل: إنّهما لغتان بمعنى واحد⁽⁶⁾، وهما مصدران لـ: فَرَحَ فَرْحًا وفُرِحًا⁽⁷⁾، وقد نُسب الفتح لأهل الحجاز وتهماة والضمّ لأهل نجد⁽⁸⁾، وذهب الزجاج إلى أنّ معنى اللفظة بضبطها في الحالتين - الفتح والضم - تعني الجراح وألمها، قال: " وهما عند أهل اللغة بمعنى واحد، ومعناه الجراح وألمها"⁽⁹⁾، فلم يفرّق بينهما.

وقيل: إنّهما لغتان بمعنى مختلف، فالفَرَح بفتح القاف تعني الجراح، والفُرْح بضم القاف تعني ألم الجراح، وهذه التفرقة منسوبة في أكثر الكتب إلى الفراء، وهو ما ورد في كتابه، قال: " كَأَنَّ الْفُرْحَ أَلْمَ الْجَرَاحَاتِ، وَكَأَنَّ الْفَرِحَ الْجَرَاحَ بِأَعْيَانِهَا"⁽¹⁰⁾.

(1) جامع البيان، 102/18، ومعاني القراءات، ص275، والكشف، 76/2.

(2) جامع البيان، 102/18.

(3) المصدر السابق.

(4) آل عمران:140.

(5) إتحاف فضلاء البشر، ص228.

(6) معاني القرآن للأخفش، 233/1.

(7) الكشف عن معاني القراءات، 356/1.

(8) مفاتيح الغيب، 372/9.

(9) معاني القرآن وإعرابه، 470/1.

(10) معاني القرآن، 234/1.

بيد أنّ ابن خالويه، وابن أبي مريم⁽¹⁾ قد نسبوا هذا إلى الكسائي، ونسبته إليه غير شائعة في الكتب، والوارد أنّ هذه التفرقة منسوبة إلى الفراء، بل إنّ ما ورد في حجة القراءات⁽²⁾ لابن زنجلة عكس ما نسبنا إلى الكسائي، ففيه أنّ الكسائي يجعلهما لغتان بمعنى واحد، مثل: الضّعف والضعف، والفقر والفقر.

وقد صوّب الطبري قراءة الفتح – ولا تصويب بين القراءات كما يذهب البحث – وهي عنده بمعنى القتل والجراحات فقال: " وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: "إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله"، بفتح القاف في الحرفين؛ لإجماع أهل التأويل على أن معناه: القتل والجراح، فذلك يدلّ على أنّ القراءة هي الفتح"⁽³⁾.

ثمّ قال: " كان بعض أهل العربية يزعمُ أن "القرح" و"القرح" لغتان بمعنى واحد، والمعروف عند أهل العلم بكلام العرب ما قلنا "⁽⁴⁾.

وقد رجح ابن زنجلة أن تكون بمعنيين مختلفين وأن المناسب لها في الآية أن تكون بمعنى الألم مرجحاً قول الفراء، قال: " وأولى القولين بالصواب قولُ الفراء؛ لتصبيرهما لمعنيين، والدليل على ذلك قول الله جلّ وعزّ – حين أسأهم بهم في موضع آخر بما دلّ على أنه أراد الألم فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَأَنْتُمْ بِأَلْمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾، فدلّ ذلك على أنه أراد: إن يمسسكم ألم من أيدي القوم فإنّ بهم من ذلك مثل ما بكم"⁽⁶⁾.

ولم يرضَ ابن عطية بهذه التفرقة بين ضبطي الكلمة إلا بدليل، وردّ على الطبري تفرقته بين الضبطين، وتصويبه إحدى القراءتين على الأخرى فقال: " هذه القراءات لا يظنّ إلا أنها مروية عن النبيّ عليه السلام: وجميعها عارض جبريل - عليه السلام - مع طول السنين توسعة على هذه الأمة ... وعلى هذا لا يقال: هذه أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءة فبوجه غير وجه النزول، قال أبو الحسن الأخفش: «القرح» و «القرح» مصدران بمعنى واحد. ومن قال القرح بالفتح الجراحات بأعيانها، والقرح بضم القاف ألم الجراحات قبل منه إذا أتى برواية؛ لأن هذا مما لا يعلم بقياس، وقال بهذا التفسير الطبري " .

والإمام الطبري – رحمه الله – نقل معاني التفرقة بين اللفظتين عن الثقات كابن عباس وقتادة وابن إسحاق والسدي وغيرهم.

وقد ذكر الفخر الرازي⁽⁷⁾ في توجيه هاتين القراءتين خمسة أوجه، ثلاثة منها سلف ذكرها وهي:

- 1- أنّهما لغتان بمعنى واحد، كالضعف والضعف.
- 2- أنّها بفتح القاف لغة تهامة والحجاز، وبضمّها لغة نجد.
- 3- قول الفراء في التفرقة بينهما.

وزاد:

- 4- أنّها بالفتح مصدر (قرح)، وبالضمّ اسم.
- 5- أنّ ابن مقسيم جعلهما لغتين وأنّها بالفتح موهمة لأن تكون جمع قرحة.

ويخلص البحث إلى أنّهما لغتان بمعنى مختلف؛ لنقل الثقات وتأويلاتهم، بيد أنّه لا ينظر إلى الترجيح بين القراءات من حيث النزول.

(1) إعراب القراءات السبع، 119/1، والموضح ص245.

(2) ص174.

(3) جامع البيان، 237/7.

(4) المصدر السابق.

(5) آل عمران:104.

(6) حجة القراءات، ص174.

(7) مفاتيح الغيب، 370/9-371.

(كُرَّةٌ - كُرَّةٌ):

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كُرَّهَا﴾⁽¹⁾.

قرأ حمزة والكسائي خلف والحسن والأعشى (كُرَّها) بضم الكاف، وقرأ الباقون (كُرَّها)، بفتحها⁽²⁾.
وقد وُجِّهت هاتان القراءتان بهذه التوجيهات:

- 1- أن الكُرَّه بالفتح يعني الإجبار، والكُرَّه بالضم يعني المشقة⁽³⁾.
- 2- أنه بالفتح الإجبار، وبالضم ما كرهته بقلبك، وقال أبو عمرو بن العلاء: " الكُرَّه، بالضم - كل شيء يكره فعله، والكُرَّه - بالفتح - ما استكره عليه "⁽⁴⁾. وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما⁽⁵⁾، وذكره الفراء⁽⁶⁾، " ومعنى ذلك أنك إذا قلت: فعلت الشيء كُرَّها بالفتح، أي: أكرهته عليه وفعلته بغير اختياري، وفعلته كُرَّها بالضم، أي: فعلته على مشقة وإن كان باختيارى "⁽⁷⁾.
- 3- أنهما لغتان بمعنى واحد، وهو عن الأخفش والكسائي⁽⁸⁾.
- 4- أن الكُرَّه بالفتح المصدر، والكُرَّه اسم ذلك الشيء⁽⁹⁾.

(الوَلَايَةُ - الوَلَايَةُ):

قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾⁽¹⁰⁾.

قرأ حمزة والكسائي وخلف (الوَلَايَةُ) بكسر الواو، والباقون (الوَلَايَةُ) بفتحها⁽¹¹⁾.

والوَلَايَةُ بفتح الواو وبكسر ها " مصدران، فالكسر مصدر الوالي، تقول: وليت الشيء وولاية، وهو بين الوَلَايَةُ، والمفتوح مصدر للولي، تقول: هذا ولي بين الوَلَايَةُ "⁽¹²⁾، قيل إنهما لغتان بمعنى واحد⁽¹³⁾.
وقيل إنهما لغتان بمعنى مختلف، فالكسر تعني السلطان والرياسة والزَّعَامَةُ والقدرة لله عز وجل⁽¹⁴⁾، وهي على " وزن فعالة، بكسر الفاء، من الصناعات نحو الإمارة والخِلافة والكِتَابَةُ، وهي من تولى الأمر "⁽¹⁵⁾.

(1) النساء: 19.

(2) إتحاف فضلاء البشر، ص 239.

(3) الكشف، 382/1.

(4) المصدر السابق، 382/1.

(5) حجة القراءات، ص 195.

(6) لغات القرآن، ص 35.

(7) الفريد، 231/2.

(8) معاني القرآن للأخفش، 184/1، والصحاح (كره)، 2247/6، وحجة القراءات، ص 196،

(9) إعراب القراءات السبع، 131/1.

(10) الكهف: 44.

(11) إتحاف فضلاء البشر، ص 367.

(12) حجة القراءات، ص 419.

(13) معاني القراءات، ص 268.

(14) المحرر الوجيز، 519/3..

(15) الموضح، ص 482.

وقد لحن أبو عمرو والأصمعي قراءة الكسر، قال ابن عطية: "ويحكى عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأنّ فعالة إنما تجيء فيما كان صنعةً أو معنى متقلداً، وليس هنا تولي أمر الموالاة"⁽¹⁾.

وقولهما - إن صحّ - مردود؛ فإنّ قراءة الكسر قراءة صحيحة متصلة السند إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تُردّ، ثمّ إنه سلف أن من العلماء من نص على أنّ في ضبط فاء الكلمة لغتين بمعنى واحد، وأنّ استقراء اللغويين والتحويين كان ناقصاً؛ ذلك أنّ أخضعوا القراءات القرآنية لكلام العرب، والذي نصّ عليه العلماء أنّ القراءة سنّة، وأن قواعد العربية هي التي تُعرض على القراءة وليس العكس، وفي هذا يقول ابن المنير بعدما وجّه قراءة قرآنية طعن عليها بعض النحاة: "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"⁽²⁾، وقال الصفاقسي: "القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنّها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبيّنا محمّد، صلى الله عليه وسلم"⁽³⁾.

وهم بهذا الفعل خطّوا بعض القراءات القرآنية ورموها باللحن والخطأ والغلط وحملوها على ضرورة الشعر، ولو أنّهم أخضعوا قوانينهم للقراءة لما منعوا كثيراً مما ظنّوه مخالفاً قواعدهم، قال الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة: "وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن"⁽⁴⁾، ثم ضرب لهذا كثيراً من الأمثلة.

وهي بالفتح تعني التصرة، يقال: "هم أهل ولاية عليك، أي: متناصرون عليك"⁽⁵⁾، أو هي "من ولاية الذين، وهي الربوبية"⁽⁶⁾.

واختار الطبري قراءة الكسر فقال: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ بكسر الواو، وذلك أنّ الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأن من أحلّ به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فإتباع ذلك الخبر عن انفراد المملوكة والسلطان أولى من الخبر عن الموالاة التي لم يجز لها ذكر ولا معنى، لقول من قال: لا يسمّى سلطان الله ولاية، وإنما يسمّى ذلك سلطان البشر؛ لأنّ الولاية معناها أنه يلي أمر خلقه منفرداً به دون جميع خلقه، لا أنّه يكون أميراً عليهم"⁽⁷⁾.

وقال يونس في استعمال اللفظة بضبطي فائها: "ما كان لله جلّ ذكره فهو ولاية، بالفتح، من الولاية في الدين، وما كان من ولاية الأمر فهو بالكسر، يقول: هو والٍ متمكّن الولاية، وهو ولي في الولاية"⁽⁸⁾.

والخلاصة أنّ في ضبط فاء (الولاية) قراءتين صحيحتين متصلتي السند إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبأيهما قرأ القارئ فصواب.

(1) الموضّح، ص482.

(2) الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، 70/2.

(3) غيث النفع، ص151-152.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 7/1.

(5) الكشف، 63/2.

(6) الموضّح، ص482.

(7) جامع البيان، 29/18.

(8) الكشف، 44/2.

نتائج البحث:

- 1- أن التّغْيِرَ الحركيَّ لفاء الكلمة أو عينها بحركتين مختلفتين منه ما يدل على أنّ تَغْيِرَ الحركتين يكون راجعًا إلى أنّهما لغتان بمعنى واحد، وهو الأكثر شيوعًا في كتب توجيه القراءات، وفي كلام العرب، وقد يُغْيِرُ تنوعُ الحركة دلالةً للكلمة، وأنّ بعضَ العلماء لا يقبل هذا التغيّر في الكلمة الواحدة المتّحدة في حروفها المختلفة في ضبط فائها أو عينها إلا بدليلٍ مسموع عن العرب، كما سلف في البحث.
- 2- أنّ الثنائي اللغوي المتّفق المعنى في القراءات أكثر من الثنائي اللغوي المختلف المعنى.
- 3- أنّ أكثر الثنائي اللغوي المتّفق المعنى الذي حدث فيه تغير فاء الكلمة أو عينها بحركتين منسوب إلى قبائل العرب، وبعضه تسكّن فيه عينه لأجل التّخفيف.
- 4- أنّ أكثر الثنائي اللغوي المختلف المعنى غير مسلّم به؛ إذ إن بعضه ورد فيه لغتان باتّفاق المعنى.
- 5- أنّ الغالب على منهج الطّبري التّرجيح بين القراءات والمفاضلة بينها، وهو ليس بمطّرد عنده كما ظهر في ثنايا البحث.
- 6- أنّ استقراء علماء العربيّة في أثناء تععيد القواعد كان ناقصًا، وأنهم لم يحتكموا إلى القرآن الكريم بقراءته على صحّة قواعد العربيّة، بل فعلوا العكس، فأدّى هذا إلى الحكم على كثير من التراكيب السليمة بمنع الاستعمال بحجّة أنّها لم ترد في كلام العرب.

والله الموقّق

قائمة المصادر والمراجع

- 1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني البناء الدمياطي (1117هـ)، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ/2001م.
- 2- إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1413هـ/1992م.
- 3- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (338هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ/2001م.
- 4- الانتصاف فينا تضمّنه الكشاف من الاعتزال، لأحمد بن محمد بن المنير (683هـ)، طبع بهامش الكشاف للزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، بغير تاريخ.
- 5- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي (745هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد، وأحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.
- 6- تاج العروس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي (1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، من 1969م حتى 2001م.
- 7- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ/2000م.
- 8- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1987م.
- 9- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط1، 1394هـ/1974م.
- 10- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة - مصر، بغير تاريخ.
- 11- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
- 12- غيث النفع، في القراءات السبع، لعلي بن محمد الصفاقسي (1118هـ)، طبع بهامش سراج القارئ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1373هـ/1945م.
- 13- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط1، 1418هـ/1998م.
- 14- لغات القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: 1435هـ، مهدى إلى المكتبة الشاملة.
- 15- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ). تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1427هـ / 2006م.
- 16- الكشف عن معاني القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط5، 1418هـ/1997م.
- 17- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (775هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
- 18- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
- 19- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي (نحو 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، بغير تاريخ.
- 20- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (370هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.
- 21- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأحفش (210هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط2، 1431هـ/2010م.
- 22- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.
- 23- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط3، 1420هـ.
- 24- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية - دمشق وبيروت، ط1، 1412هـ.
- 25- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن علي الشيرازي، المعروف بابن أم مريم (بعد 565هـ)، تح: عبد الرحيم الطرهُوني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2009م.